الأمم المتحدة S/2017/473*

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦)، الذي جدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وطلب إليَّ تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبعد ذلك كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلوماتٍ مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ ولاية البعثة منذ صدور تقريري السابق (S/2017/94) في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – شهدت الفترة قيد الاستعراض تقدماً متفاوتا في العملية السياسية. وعكّرت الاشتباكاتُ المكثفة بين الجماعات المسلحة في المقاطعات الوسطى والشرقية صفو السلام وأعاقت جهودَ الإنعاش، مما تسبب في تدهور الحالة الإنسانية. وفي المقابل، هيأت فترة من الهدوء المستمر في بانغي الظروف اللازمة للمؤسسات الرئيسية للبدء في التصدي للتحديات المتعددة التي تعترض تحقيق الاستقرار والانتعاش. وجرى أيضا تقليل وجود الجماعات المسلحة بنجاح في بامباري بفضل الوضع القوي الذي أبانت عته البعثة، وهو ما أتاح اتخاذ خطوات أولية لاستعادة سلطة الدولة والخدمات الأساسية في ثاني أهم مدينة في البلد. وقد أوجد ذلك بيئة شارك فيها كل الجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة، للمرة الأولى منذ انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥، في حوار مع الحكومة في الاجتماع الرابع للجنة المتابعة الاستشارية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وفي الوقت نفسه، بينما أحرز تقدم صوب إنشاء المؤسسات المقررة دستوريا، ازدادت حدة المنافسة السياسية، ولا سيما بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة. وقد سُجل بعض التقدم من خلال تسديد الدفعة الأولية من الأموال الملتزم بها في مؤتمر بروكسل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، المعقود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ولكن سيلزم المزيد من أجل جني ثمار السلام المرتقبة بشغف لفائدة السكان، وحفز تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - واستمر قتال شديد بين جماعات ائتلاف سيليكا السابق بشأن السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي المدرة للربح في المقاطعات الوسطى والشرقية. واندلع العنف أساسا بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) وائتلاف تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، يضم بعض فصائل ائتلاف سيليكا السابق وجماعات الدفاع عن النفس المشار إليها باسم ''أنتي بالاكا'' على سبيل التعميم. وأدى استمرار النزاع بين ائتلاف الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام إلى وقوع هجمات متكررة على السكان الفولاني بداعي انتمائهم المتصور إلى الاتحاد من أجل السلام. وتلك الهجمات مدفوعة أيضا بمحاولات الاستيلاء على مواردهم (الماشية، على وجه الخصوص). واستهدفت ميليشيات أنتي بالاكا المرتبطة بائتلاف الجبهة الشعبية أيضا المجتمعات المحلية المسلمة في الجنوب والشرق. ويتزامن هذا النمط من العنف مع حدوث زيادة في الماشية المرتحلة إلى شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يولد احتكاكا بين المزارعين المحليين والرعاة، والرعاة الفولاني أو الميليشيات المسلحة، ويتسبب في ظهور العداء تجاه المجتمعات المسلمة. وفي هذه البيئة، أثار القتل الذي استهدف المسلمين في بانغاسو في ١٣ و ١٤ أيار/مايو أعمال انتقام في بريا من جانب أعضاء تحالف سيليكا السابق ضد عناصر أنتي بالاكا التابعين لائتلاف الجبهة الشعبية، مما يظهر الطابع الممزق والانتهازي لائتلاف الجبهة الشعبية، وكذلك مخاطر إمكانية سهولة تلاعب المفسدين الذين يتصرفون بدوافع أنانية بالعناصر المسلحة.

٤ - وفي سياق استمرار العنف، عقدت الحكومة الاجتماع الرابع للجنة المتابعة الاستشارية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل. وفي أعقاب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها البعثة في شباط/فبراير، قررت الجبهة الشعبية وجماعة أنتي بالاكا التابعة لماكسيم موكوم تعيين ممثلين بهذه اللجنة، مما أدى إلى حضور جميع الجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة الاجتماع. وخلال المداولات، دعا الرئيس فوستين - أرشانج توادیرا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإجراء حوار واسع النطاق تحت رعايته بشأن المسائل السياسية، وأكد أنه قد قبل عرض المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة دعم هذا الحوار.

٥ - واستمر العديد من المبادرات الرامية إلى دعم عملية السلام، بما في ذلك المبادرة الأفريقية، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من أنغولا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن جانبها، عقدت جمعية سانت إيغيديو دوراتٍ مغلقة مع ممثلي بعض الجماعات المسلحة في شباط/فبراير وآذار/مارس لدعم عملية السلام. وفي هذا السياق، اتخذ العديد من أعضاء الجمعية الوطنية ومن ممثلي المجتمع المدني مواقف معلنة مناهضة للعفو عن الأفراد الذين ارتكبوا جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الجمعية الوطنية، كريم ميكاسوا، أن الجمعية بصدد بدء مبادرة سلام خاصة بها، أوضح بعد ذلك أنها ستدعم جهود الحكومة.

٦ - وأحيا الرئيس توادیرا مرور سنة على تقلده المنصب في ٣٠ آذار/مارس بتوجيه خطاب إلى الأمة سلط فيه الضوء على التقدم الذي أحرزته حكومته، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الست المطلوبة بموجب الدستور، مثل المحكمة الدستورية، والتقدم المحرز صوب تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، ومواصلة نشر موظفي الخدمة المدنية في المقاطعات. وزار الرئيس بوسانغوا وأوبو، وبامباري مرتين، الأولى في آذار/مارس مع نائب رئيس البنك الدولي المعني بأفريقيا، والأخرى في نيسان/أبريل مع الأمين العام

للمنظمة الدولية للفرانكفونية. وزار رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بانغي يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو للإعراب عن تأييده لحفظ السلام وجهود الإنعاش المبذولة في البلد.

٧ - وعقدت الجمعية الوطنية دورتها الاستثنائية الثانية في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير التي اعتمدت خلالها تشريعات بشأن الملكية الفكرية والنظام البريدي. وفي الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧، المعقودة في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، انتُخب مكتب جديد للجمعية في ٩ آذار/مارس، واعتمدت قوانين تقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسن قانون العدالة العسكرية الجديد، وجرى التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

٨ - ومن أجل التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق مع الشركاء الدوليين بشأن الإنعاش الاقتصادي والتنمية والاستجابة الإنسانية والإصلاحات السياسية والإدارية الرئيسية، أنشأت الحكومة هياكل لتفعيل الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار العمل المشترك بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. وفي ٢٢ آذار/مارس، عقد الرئيس الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري، وهو أعلى منتدى داخل هذا الهيكل ومكان إجراء المناقشات بين الحكومة والشركاء الدوليين بشأن المسائل الاستراتيجية المتصلة بالسلام والاستقرار والأمن البشري والإنعاش.

باء - الحالة الأمنية

٩ - على النقيض من الهدوء النسبي السائد في بانغي، لا يزال العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة مرتفعا في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مقاطعات كوتو العليا ومبومو وأواكا وأوهام وأوهام - بيندي، بفعل المنافسة على الهجرة الموسمية للماشية والجهود الرامية إلى السيطرة على الأراضي الغنية بالموارد.

١٠ - وزادت أعمال القتال زيادة حادة بين ائتلاف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في المقاطعات الوسطى والشرقية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، ولكن انخفضت حدتها في نيسان/أبريل مع عودة العديد من مقاتلي الجبهة الشعبية إلى مواقعهم الأصلية. واستولت الجبهة الشعبية على مواقع مختلفة للاتحاد من أجل السلام شمالي بامباري في شباط/فبراير بقصد الاستيلاء على بامباري وطرد زعيم الاتحاد من أجل السلام علي داراسا. وفي ١١ شباط/فبراير، عقب تحذيرات متكررة من البعثة من أن أي مزيد من التقدم نحو إيبي (الواقعة على مسافة ٨٠ كيلومترا شمال شرق بامباري، بمقاطعة أواكا) سيعتبر خطرا واضحا يهدد المدنيين، اشتبكت طائرة هليكوبتر مسلحة تابعة للبعثة مع موكب قوامه نحو ٣٠٠ فرد من أفراد ائتلاف الجبهة الشعبية على مسافة ١٢ كيلو مترا شرق إيبي بعد أن اجتازوا الخط الذي حددته البعثة. وفي هذا الوقت، أفادت تقارير بأن رئيس أركان *التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى* السابق وقائد عمليات تحالف الجبهة الشعبية في بريا، جوزيف زونديكو، قُتل في ظروف لا تزال غامضة. وعززت البعثة موقفها في إيبي لمنع مزيد من التحرك صوب بامباري. وفي ٢١ شباط/فبراير، أطلقت عناصر مزعومة تابعة لتحالف الجبهة الشعبية النيران على البعثة بين إيبي وبامباري مما أسفر عن إصابة أربعة من حفظة السلام.

١١ - وفي إطار الجهود الجبارة التي تبذلها البعثة بغرض تعزيز الهدف الاستراتيجي المنوط بها وحماية المدنيين داخل بامباري وحولها، وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة، حثت البعثة قادة الجماعات المسلحة على مغادرة بامباري، ثم بدأت ''عملية بيكبا'' من أجل إحلال الاستقرار في البلدة والتمكين من استعادة سلطة الدولة تدريجيا. وفي ٢٢ شباط/فبراير، انسحب من بامباري علي داراسا وبعض عناصر الاتحاد من أجل السلام. وحذا قادة ميليشيات أنتي بالاكا حذوهم بعد ذلك بوقت قصير. وفي ٢٦ شباط/فبراير، استخدمت البعثة طائراتها الهليكوبتر المسلحة مرة أخرى للاشتباك مع مقاتلي ائتلاف الجبهة الشعبية وهم يحاولون التسلل إلى بامباري في انتهاك للخط الذي سبق الإبلاغ عنه. وفي وقت لاحق، اعتقلت البعثة الزعيم السياسي للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى إدريس البشار والزعيم السياسي للجبهة الشعبية يايا إدريس، وأحالتهما إلى السلطات القضائية الوطنية في بانغي.

١٢ - وعُزز الأمن في بامباري بزيادة وجود البعثة وعن طريق نشر قوات الأمن الوطنية. ومع ذلك، لا تزال عناصر الجماعات المسلحة متواجدة في بامباري، وإن لم تكن تحمل أسلحة أو ترتدي الزي العسكري. وواصل ائتلاف الجبهة الشعبية محاولة السيطرة على الطرق الرئيسية حول بامباري وتعقب الاتحاد من أجل السلام أثناء تحركه صوب الشرق، فهاجم باكوما (على مسافة ١١٠ كيلومترات شمال بانغاسو، في مقاطعة مبومو) في ٢٠ آذار/مارس، وتمكن من السيطرة على موقع تعدين نزاكو (على مسافة ٤٥ كيلومترا شمال باكوما) في ٢١ آذار/مارس. وتفيد التقارير بأن ميليشيات أنتي - بالاكا استهدفت أساسا المسلمين في باكوما، مما أدى إلى قتل نحو ١٦ شخصا بينما أسفر هجوم الجبهة الشعبية على نزاكو عن مقتل شخصين. وتصاعدت أيضا حدة التوترات بين ائتلاف الجبهة الشعبية والسكان الفولاني داخل بريا وحولها، في مقاطعة كوتو العليا. وفي ١٥ شباط/فبراير، أضرم مسلحو الفولاني التابعين للاتحاد من أجل السلام النيران في قرية ماكيلي على مسافة ٦٠ كيلومترا جنوب بريا. وفي ٩ آذار/مارس، هاجمت غراو (على مسافة ٧٠ كيلومترا جنوب شرق بريا) جماعة مسلحة تابعة للفولاني، مما أسفر عن نزوح المشردين داخليا صوب بريا.

١٣ - وكثفت جماعات الدفاع عن النفس، المشار إليها من باب التعميم باسم أنتي بالاكا والتي تعمل في شراكة حرة مع ائتلاف الجبهة الشعبية، الهجمات الموجهة ضد الاتحاد من أجل السلام وفئة الفولاني العرقية. وأثناء الاستيلاء على باكوما في ٢٠ آذار/مارس، هاجمت عناصر أنتي بالاكا المدنيين الفولاني بصورة منهجية. وفي ٢٤ آذار/مارس، صدت البعثة هجوما شنته عناصر أنتي بالاكا على حي غوبولو الفولاني في بريا، واحتجزت ١١ من عناصر أنتي - بالاكا، أصيب اثنان منهم بجروح ونُقل التسعة الآخرون إلى عهدة السلطة الوطنية في بانغي. وفي ١١ نيسان/أبريل، استولت البعثة على مخبأ كبير للأسلحة والذخيرة التي زعم أنها كانت متجهة إلى عناصر أنتي بالاكا في بانغاسو. وفي ٨ أيار/مايو، نصبت ميليشيات أنتي بالاكا كمينا لقافلة تابعة للبعثة على مسافة ٢٠ كيلومترا شرق بانغاسو، في مقاطعة مبومو، مما أسفر عن مقتل خمسة من حفظة السلام وإصابة عشرة بجروح، مما جعل هذا الهجوم أشد الهجمات فتكا بالنسبة للبعثة. وفي ٩ أيار/مايو، في أليندو، بمقاطعة كوتو السفلى، اشتبكت ميليشيات أنتي بالاكا مع الاتحاد من أجل السلام، مما تسبب في وقوع خسائر قُدر عددها بـ ١٠٠ ضحية، وهو ما دفع البعثة إلى نشر حفظة السلام في المنطقة لحماية نحو ١٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا.

١٤ - وفي ١٣ أيار/مايو، شنت ميليشيات أنتي بالاكا المدججة بالسلاح هجوما على البعثة في بانغاسو، وتلته هجمات على حي توكويو ذي الأغلبية المسلمة. وقتل أحد حفظة السلام وأصيب آخر بجروح خلال محاولة صد الهجوم. ودمرت ميليشيات أنتي بالاكا جسور الوصول إلى بانغاسو، وسيطرت على مراكز توزيع المياه، وشردت نحو ٢ ٥٠٠ شخص لجؤوا إلى الكاتدرائية والمسجد والمستشفى. وما زال هناك ما يقدر بحوالي ٧ ٢٠٠ شخص مشرد في البلدة بينما فرّ حوالي ٢ ٧٥٠ شخصا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وقُتل ١١٥ شخصا وجرح ٦٤ آخرون على الأقل. وعززت البعثة القوات التي نشرتها في المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار، وذلك بنشر حفظة سلام إضافيين واستخدام طائراتها العمودية الهجومية وحراسة حوالي ١ ٠٠٠ من المسلمين في طريقهم إلى الاحتماء بالكاتدرائية. وفي أعقاب أعمال العنف في بانغاسو، اندلعت اشتباكات في بريا في ١٦ أيار/مايو بين عناصر أنتي بالاكا وعناصر مسلحة من الطائفة العربية، التي يتزعمها حاليا أحمد عيسي، الذي تربطه علاقات غير وثيقة مع التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وأسفرت هذه الاشتباكات التي استمرت لعدة أيام عن مقتل ما لا يقل عن ٤٩ شخصا وإصابة ٣٥ آخرين وتسببت في تشريد ٢٦٧ ٣٨ شخصا.

١٥ - وظلت كاغا باندورو هادئة نسبيا ولكن ظل عدد الحوادث الأمنية مرتفعا، وواصل تحالف سيليكا السابق وعناصر أنتي بالاكا ابتزاز الأموال من نحو ٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا المقيمين حول معسكر البعثة وتهديدهم، فمنعوا عودتهم أو انتقالهم إلى مخيم آخر للمشردين في كاغا باندورو يأوي حاليا ٤ ٠٥٠ فردا بعد عودة ٦ ٧٠٠ شخص إلى أماكن إقامتهم حسب ما قيل.

١٦ - وفي غياب سلطة الدولة في المقاطعات الوسطى والشرقية، تتولى الجبهة الشعبية والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بشكل متزايد إنشاء هياكل إدارية موازية. وتزعم العناصر المسلحة إنفاذ النظام باحتجاز الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم، والحكم عليهم بصورة غير قانونية، وابتزاز الأموال منهم. وتحتل الجبهة الشعبية في نديلي وبيراو، والجبهة الشعبية/الحركة الوطنية في كاغا باندورو، مباني الدرك القائمة ويتجولون عناصرها بأسلحتهم وزيهم، وينفذون عمليات احتجاز غير قانونية ويفرضون عقوبات تعسفية على مرتكبي الجرائم المزعومة. وفي نزاكو، بمقاطعة مبومو، تشرف الجبهة الشعبية على أنشطة الدرك والشرطة ودائرة الجمارك ومواقع التعدين. ووفرت الجبهة الشعبية مؤخرا الوقود والأدوية لمستشفى مقاطعة نديلي، وهددت بتولي إدارة المستشفى إذا لم تسد الدولة ما يوجد من ثغرات في القدرات. وفي مقاطعة فاكاغا، زادت الجبهة الشعبية وجودها على طول الحدود مع تشاد والسودان لمراقبة تحركات الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

١٧ - وفي جنوب شرقي مقاطعتي مبومو ومبومو العليا، تضرر الأمن من جراء الأنشطة الإجرامية المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة وجماعة الدكتور آشاي المنشقة عن جيش الرب للمقاومة، وممارسي الصيد غير المشروع السودانيين، والمارقين من عناصر الاتحاد من أجل السلام. وعلى طول محور زيمبو - أوبو، قتلت عناصر مسلحة مجهولة الهوية مدنيَّين في ٣١ كانون الثاني/يناير، وهاجمت شاحنة تستأجرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مسافة ١١٠ كيلومترات غرب أوبو في ١٠ شباط/فبراير. وفي ١٧ شباط/فبراير، نهبت عناصر مزعومة تابعة لجيش الرب للمقاومة بلدة على محور دمبيا - دجيما، واختطفت خمسة رجال لبعض الوقت. وفي ٣٠ آذار/مارس، فشل نحو ٤٠ من العناصر المزعومة التابعة لجيش الرب للمقاومة في محاولة وقف قافلة لوجستيات تابعة للبعثة على مسافة ٤٠ كيلومترا

شرق رافاي. وفي هذا السياق، سلمت رسميا قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار فرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي المسؤولية عن الأمن إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في حفل لفك الارتباط نُظم في أوبو في ١٨ أيار/مايو، في حين أن قوات الولايات المتحدة التي تدعم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أنهت عملياتها في ٢٥ نيسان/ أبريل. وفي ١٢ أيار/مايو، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار نزع سلاح جيش الرب للمقاومة في ولاية البحثة.

١٨ - وفي الشمال الغربي، اتسمت الحالة الأمنية بجهود الجماعات المسلحة الرامية إلى فرض سيطرتها على الماشية. وهناك معلومات عن اتهامات مضادة بين أعضاء الجمعية الوطنية بشأن ادعاءات تتعلق بدعم جماعات محلية لأنتي بالاكا. وحاولت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/فصيل الثورة والعدالة توسيع منطقة نفوذها في مقاطعتي أوهام وأوهام بيندي على الحدود مع الكاميرون، مما أثار النزاع مع ميليشيات أنتي بالاكا. واصطدمت حركة العودة والمطالبة والتأهيل مع ميليشيات أنتي بالاكا بشأن تجارة الماشية على طول الحدود الكاميرونية في مقاطعة أوهام بيندي. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن ميليشيات أنتي بالاكا نصبت كمينا لقافلة تجار من الفولاني ترافقهم حركة العودة والمطالبة والتأهيل بالقرب من كوي وأوهام - بيندي، مما أدى إلى قتل ١٢ فردا. وفي ٢ شباط/فبراير، اشتبكت حركة العودة والمطالبة والتأهيل مع ميليشيات أنتي بالاكا في بوكارانغا، مما أسفر عن إصابة اثنين من المدنيين وسبعة من عناصر الحركة، ومقتل فرد من أنتي بالاكا، وفرار عدة آلاف من المدنيين من المنطقة. وخلال الحادث، فتحت عناصر أنتي بالاكا النار على البعثة، مما دفع حفظة السلام إلى الرد بنيرانهم. وفي آذار/مارس، أنشأت البعثة منطقة عازلة لوقف الاشتباكات بين أنتي بالاكا والحركة الوطنية في بوزوم وغوزي، بمقاطعة أوهام - بيندي.

١٩ - وظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا في بانغي. وفي ٧ شباط/فبراير، دعمت البعثة عملية تقودها قوات الأمن الوطنية للقبض على يوسف مالينغا (الملقب ''بيج مان'' (Big Man)، وهو أحد أعضاء فريق الدفاع عن النفس. وخلال العملية، رد حراس مالينغا على محاولة الاعتقال بإطلاق النار على قوات الأمن الوطنية. وفي تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، قُتل مالينغا وأحد رجاله، بالإضافة إلى اثنين من المدنيين، منهما طفل. وفي سلسلة من الهجمات الانتقامية، استهدف رجال مالينغا المدنيين والمباني الدينية في المنطقة، بسبل منها إلقاء قنبلة يدوية على حشد من الناس. وإجمالا، قتل ١١ شخصا وأصيب ١٨ بجروح.

٢٠ - وفي ٩ آذار/مارس، تعرض شرطي تابع للبعثة يرتدي زيا مدنيا لاعتداء من مجرمين مشتبه فيهم في مقاطعة بانغي الثالثة، وتوفي متأثرا بجروحه. وفُتح تحقيق في الحادث، بدعم من البعثة، على الصعيد الوطني.

جيم - المصالحة

٢١ - تهدف الركيزة الأولى من الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام إلى دعم السلام والأمن والمصالحة باعتبارها مقومات أساسية للإنعاش والتطبيع. وفي هذا الصدد، سيجري إنشاء شبكة للجان السلام والمصالحة المحلية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. وقد أُنشئت اثنتان من لجان السلام المحلية، التي يبلغ عددها ١٦ لجنةً، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن السلطات الوطنية لم تتولَّ بعدُ

زمام هذه المبادرات بالكامل. وفي أعقاب مغادرة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لبامباري، أُعيد تشكيل لجنة السلام المحلية. ونظمت اللجنة حملاتٍ لتوعية المجتمع المحلي، وأعادت فتح السوق المركزية، ووفرت منبرا للمزارعين والرعاة لحل خلافاتهما، بعيداً عن سيطرة الجماعات المسلحة.

٢٢ - واحتُفل في ١١ شباط/فبراير بمرور الذكرى السنوية الأولى لإبرام ميثاق عدم الاعتداء بين الدائرة PK5 التي تقطنها أغلبية مسلمة وحي بوينغ المسيحي في بانغي. وصاغ قادة المجتمع المحلي استراتيجية لكفالة عودة سلمية للأسر المسلمة المشردة إلى المقاطعة الخامسة في بانغي، وأنشأوا لجنة لتنفيذ تلك الاستراتيجية. وأجروا أيضا حوارات بشأن حرية التنقل، والتجارة، والتعايش السلمي.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)

٢٣ - تمشيا مع مفهوم البعثة المنقح، ركز النهج المتكامل لتنفيذ ولاية البعثة على الجهود الجبارة المبذولة لحماية المدنيين في ضوء استمرار الاشتباكات، مع تيسير الحوار، في الوقت نفسه، مع الجماعات المسلحة لإقناعها بضرورة وقف أعمال القتال والوفاء بالتزامها بالمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتركز البعثة وشركاؤها حاليا جهودها، من خلال عملية بيكبا، في بامباري والمناطق المحيطة به لتنفيذ مبادرة ”مدينة خالية من الجماعات المسلحة“ ودعم الحكومة في إحراز تقدم في استعادة سلطة الدولة، بوسائل منها تنسيق الجهود مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الشركاء الدوليين.

٢٤ - وواصلت البعثة تعزيز قدرتها على التنقل وتأهبها للاستجابة، بما في ذلك في سياق عملية بيكبا، من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة مخصصة لبامباري. وفي ظل بيئة تسود فيها طرقٌ غير صالحة للاستخدام وجسورٌ مدمرة، سمح الجمع بين استعمال طائرات مروحية للنقل وأخرى هجومية بنقل القوات جوا من بانغي واعتماد وضع قوي ونشط. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس، نُقلت فصيلة جوا وبسرعة من بانغي لحماية المدنيين المهددين في باكوما، بينما أدى تسيير دوريات معززة وعمليات نشر متنقلة دورا حاسما في منع الجماعات المسلحة من الدخول إلى بامباري. وفي ضوء ظهور بؤر توتر جديدة في الجنوب الشرقي، واصلت البعثة تعديل وضع قوتها عن طريق إعادة نشر القوات بطريقة مرنة، لكن الوضع ازداد تعقيدا بفعل تزايد القتال بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك استهداف البعثة، ومغادرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وتركز الجهود أيضا على تقييم الاحتياجات العسكرية بصفة عامة، بما في ذلك إجراء عمليات نشر إضافية ضمن الحد الأقصى المأذون به للقوات.

٢٥ - وعززت البعثة استخدامها الاستراتيجي للاتصالات في دعم ولايتها وزادت أنشطتها في مجال التوعية، بوسائل منها محطة راديو البعثة، غيرا إف إم. ونظمت ٧٣ مناسبة إعلامية في جميع أنحاء البلد من أجل تعزيز التعايش السلمي حضرها أكثر من ٠٠٠ ٨٥ شخص. وكانت هذه المناسبات على جانب كبير من الأهمية في بامباري، حيث كانت تهدف إلى توضيح مغزى إعادة بسط سلطة الدولة وحياد البعثة في ضوء اتهامات التحيز الموجهة إليها.

ألف – الأولويات المباشرة

حماية المدنيين

٢٦ – بفضل الجهود الرامية إلى تعديل عمليات النشر باستمرار تمكّنت البعثةَ من تحسين زمن استجابتها للإنذار المبكر وبؤر التوتر التي تتطلب الحماية. وبالمثل بفضل زيادة إشراك المجتمعات المحلية في صياغة وتنفيذ خطط حماية المجتمعات المحلية تمكّنت البعثةَ من تعزيز جهودها الرامية إلى حماية المدنيين.

٢٧ – وقد اتسمت أعمال العنف المرتبطة بالهجرة الموسمية بسرقة الماشية والأعمال الانتقامية التي تورطت فيها ميليشيات ”أنتي بالاكا“ وجماعات مسلحة. ولم يُنفذ جزء كبير من خطة الحكومة للحد من العنف المرتبط بالهجرة الموسمية بسبب نقص التمويل. وتوقفت عن العمل المؤسسات الحكومية والآليات الإقليمية الفرعية التي كانت تنظم الهجرة الموسمية قبل نشوب الأزمة، مما أسفر عن دواماتُ عنف وعن حرمان مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من إيرادات الرعي الموسمي. وفي هذا السياق، واصلت البعثة تسييرها لدوريات بعيدة المدى على طول الممرات المستخدمة في الهجرة الموسمية، بينما سعت اللجان المحلية إلى إيجاد حلول على مستوى المجتمع المحلي.

٢٨ – ونُشر ٢١ فريقَ حماية مشتركاً تابعاً للبعثة للتحقيق في أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين في مختلف المقاطعات. ووثقت هذه الأفرقة المتكاملة انتهاكات حقوق الإنسان وجمعت المعلومات عنها لتعزيز قدرة البعثة على منع أعمال العنف والتصدي لها. ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تخلصت البعثة من ٥٩٨ ٩ ذخيرةً وجهازاً متفجراً في مناطق مأهولة بالسكان، ووفرت التثقيف بمخاطرها إلى ٧١٠ ٧٤ مستفيداً.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان (بما في ذلك حقوق المرأة والطفل)

٢٩ – وثقت البعثة ٤٩٢ حالة من حالات انتهاك أو تجاوز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد ٨٣٤ ضحية، من بينهم ٤٤٢ رجلا، و ١٠٣ نساء و ١٧٢ طفلا (٥٨ فتىً و ٥٦ فتاة و ٥٨ من القصّر مجهولي الهوية)، و ١١٧ من الضحايا مجهولي الهوية. وشملت تلك الحوادث حالات القتل العشوائي، واعتداءات على السلامة الجسدية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والاختطاف. وكانت الجماعات المسلحة التالية مسؤولة عن ٣٢٦ حالة من حالات انتهاك أو تجاوز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: فصائل ائتلاف سيليكا السابق (٢٠٢)، وميليشيات ”أنتي – بالاكا“ (٦٧)، وجيش الرب للمقاومة (٣٨)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/جماعة الثورة والعدالة (٧ حالات)، وفصيل العودة والمطالبة والتأهيل (٧ حالات)، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى (٤ حالات)، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع (حالة واحدة). وقد وقع ما يقرب من نصف هذه الانتهاكات في سياق النزاع بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت قوات الأمن الوطني مسؤولة عن ١٦٥ انتهاكا، منها ١٥٣ حالة احتجاز تعسفي نُسبت ١٠٤ منها إلى الدرك الوطني، بينما نُسبت ٤٩ حالة منها إلى الشرطة الوطنية.

٣٠ – ومن المقرر أن يصدر في ٣٠ أيار/مايو تقرير حصر مسائل حقوق الإنسان المتعلق بالانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت

في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. وسيسهم هذا التقرير في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال دعم استراتيجية الملاحقة القضائية أمام المحكمة الجنائية الخاصة ووضع آليات للعدالة الانتقالية.

٣١ - وواصلت منظومة الأمم المتحدة تطبيق سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وحظي بالموافقة ٢٩ طلبا من أصل ٣٥ من طلبات تقديم الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (الجنود والدرك والشرطة)، مع التوصية باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر عند الاقتضاء.

٣٢ - ونظمت البعثة ١٩ حلقة عمل للتوعية بحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعدالة الانتقالية لفائدة ٧٩٦ شخصاً (٤٤٠ رجلاً و ٣٥٦ امرأةً) ولفائدة السلطات المحلية والمجتمع المدني والصحفيين. ونظمت البعثة أيضا ٢٩ حملة توعية بشأن قضايا حقوق الإنسان شارك فيها ٦٢٥ ٢ شخصاً (٢٦٧ ١ امرأةً و ٣٥٨ ١ رجلاً).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٣٣ - تلقت البعثة تقارير بشأن ٢٧ حادثة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع تضررت منها ٢٠ امرأةً و ١٢ فتاةً. وتعلق الأمر في ٢٥ من هذه الحالات بالاغتصاب وفي اثنتين منها بالاعتداء الجنسي. وزعم أن المسؤولية عن هذه الحوادث تعود إلى الجماعات التالية: فصائل ائتلاف سيليكا السابق (١٣)، وتحالف جماعة الثورة والعدالة/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٥ حوادث)، وجيش الرب للمقاومة (٦ حوادث)، وميليشيات ''أنتي - بالاكا'' (حادثتان)، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع (حادثة واحدة).

الأطفال والنزاع المسلح

٣٤ - واصلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ أعمال التحقق من الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ولا تزال أعمال القتال بين التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تتسبب في وقوع ضحايا من بين الأطفال. فقد قُتل في المجموع ١٤ طفلا (منهم ٦ فتيات)؛ وأُصيب ١٣ طفلا بجراح؛ وتعرضت ١٢ فتاةً للاغتصاب؛ واختُطف ستة أطفال. وبلغ مجموع الأطفال الذين جندوا أو الذين التحقوا بجماعات مسلحة ١٦ طفلاً، بينما تعرّض مستشفيان و ٤ مدارس للاحتلال والنهب. وشمل مرتكبو هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وميليشيات ''أنتي - بالاكا''، وجماعة الثورة والعدالة، وجيش الرب للمقاومة، وأفراد مسلحون مجهولو الهوية.

٣٥ - ومن أجل تعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وتعزيز حماية الأطفال، تلقى ٢٥٧ من حفظة السلام التابعين للبعثة تدريبا في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال. ووُسع نطاق التدريب لكي يشمل ٤٣٢ شريكاً خارجياً، بما في ذلك شركاء من المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والدفاع الوطني، وقوات الأمن الوطنية.

٣٦ - وقدمت اليونيسيف الدعم في مجال الإدماج لفائدة ٤٢٠ طفلاً مسرحاً من الجماعات المسلحة، وجرى فصل ٢٣٩ طفلاً (منهم ٥٥ فتاةً) عن ميليشيات ''أنتي - بالاكا''. وفي إطار الجهود المبذولة

لإنهاء ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة، نظمت البعثة، بالتعاون مع شركاء محليين، حملة على مدى أسبوع في شباط/فبراير لتوعية الجماعات المسلحة، وأعضاء المجتمع المحلي، والسلطات في خمس بلديات بأثر النزاع المسلح على الأطفال.

باء – الحد بشكل مستدام من وجود الجماعات المسلحة وما تشكّله من تهديد

٣٧ – تواصل البعثة تنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحد على نحو مستدام من خطر وجود الجماعات المسلحة. وتسترشد هذه الاستراتيجية بأولوية العملية السياسية.

دعم المصالحة وبسط سلطة الدولة

٣٨ – استخدمت بعثة الأمم المتحدة مساعيها الحميدة من أجل مساعدة الحكومة في تعزيز المصالحة، بوسائل منها تشجيعها على الإسراع في حشد التمويل المقدّم من الجهات المانحة واستخدامه لتوفير الخدمات الأساسية للسكان وتوليد الثقة لدى الشعب في التزام الحكومة بالتنمية المنصفة. ودعمت الأمم المتحدة الحوار بين المجتمعات المحلية ووفرت فرص العمل القصيرة الأجل، والتدريب المهني، ودورات التوعية لفائدة ٠٠٢ ١٨ من الشباب المعرضين للخطر ولأفراد الفئات المستضعفة والمشردين. ويسرت البعثة ٣٠ زيارة قام بها برلمانيون لاستشارة ناخبيهم بشأن عمل الهيئة التشريعية.

٣٩ – وقدمت البعثة الدعم في نشر ٤١٠ موظفين من موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد، ينتمون في المقام الأول إلى وزارة التعليم. ودعمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة الداخلية في وضع دليل يهدف إلى تعزيز فهم موظفي الخدمة المدنية العاملين في المناطق لمفاهيم الحوكمة الرشيدة. وحددت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم مالي من صندوق بناء السلام، النشر الفعلي للموظفين الحكوميين والشروط اللازمة لضمان شروعهم الفعلي في العمل.

٤٠ – وقد أُعطيت الأولوية لإعادة بسط سلطات الدولة الأمنية والقضائية وخدماتها الاجتماعية وسلطاتها الإدارية في بامباري سعياً لإظهار قدرة مؤسسات الدولة على أداء مهامها بصورة سليمة لما فيه مصلحة السكان عند احتواء النزاع المسلح. وقد نُشر حوالي ٩٠ فردا من أفراد الدرك والشرطة في بامباري بعد أن دربتهم البعثة واستُعرضت ملفاتهم في إطار سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وهم يعملون حاليا جنبا إلى جنب مع أفراد البعثة النظاميين. ودعمت البعثة أيضا عودة المدعي العام المحلي إلى بامباري.

دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٤١ – يسرت البعثة تنظيم الاجتماع الرابع للجنة المتابعة الاستشارية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ومن النتائج الهامة التي أسفر عنها الاجتماع موافقة جميع الجماعات المسلحة على المشاركة في المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن /الإدماج، الذي يستهدف تحقيق استفادة ٥٦٠ مشاركاً. بيد أن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى رفضت إقرار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ما لم تُستوف عدة شروط مسبقة، من ضمنها توقيع اتفاق سياسي. وقد تعهد البنك الدولي بتوفير ٣٠ مليون دولار

من أصل ٤٥ مليون دولار مطلوبة لعنصر إعادة الإدماج من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٢ - وفي ظل غياب اتفاق سياسي وبرنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، لا يزال الحد من العنف المجتمعي وبرامج ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن يؤديان دورا حيويا. ففي المجموع يشارك ٤ ٣٢٤ من المقاتلين السابقين، منهم ٧٣٧ امرأة، في برامج ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في ثمانية مواقع من خلال برامج النقد لقاء العمل، باعتبارها وسيلة انتقالية نحو مشاريع مدرة للدخل طويلة الأجل، وكذلك من خلال التدريب لدعم استدامة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع.

٤٣ - ويشارك في مشروع الحد من العنف الأهلي في مقاطعة أوهام - بيندي، الذي يُنفذ مع المنظمة الدولية للهجرة، ٦ ٧٢٣ مستفيداً، من بينهم ١ ٦٢٣ امرأة، يعملون في وظائف النقد مقابل العمل ويشاركون في الحوار بين المجتمعات المحلية. وفي بانغي، استكمل ٥٤٣ مستفيدا، منهم ٤٠ امرأة، تدريبا مهنيا من خلال مشاريع للحد من العنف الأهلي استُهلت مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بينما يشارك ٧٧٧ مستفيدا، منهم ٤٧ امرأة، في دورة تدريبية في المجال الزراعي الرعوي تجريها منظمة الأغذية والزراعة. وشمل المستفيدون أيضا من مشاريع الحد من العنف الأهلي شبابا معرضين للخطر من خلال برامج مدرة للدخل قائمة على كثافة اليد العاملة.

٤٤ - وساهم تدميرُ ١٦٩ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و٨٤٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة والتخزينُ الآمن للأسلحة التي جُمعت خلال عملية ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في سحب الأسلحة والذخيرة من التداول وفي القضاء على احتمال استخدامها من قبل الجماعات المسلحة.

تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن

٤٥ - أُحرز تقدم كبير في وضع إطار استراتيجي مؤاتٍ لإصلاح قطاع الأمن رغم أن هذا القطاع لا يزال يعاني من عدم كفاية التمويل. وأقرّ مجلس الوزراء في ٢ شباط/فبراير سياسة الأمن الوطني. وقد جرى توضيح العناصر الواردة في السياسة على نحو أكثر تفصيلا في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي اعتمدتها اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، في ١٠ آذار/مارس. وتركّز هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تعزيز قدرات قطاع الأمن؛ وتعزيز أمن الأشخاص والسلع وإعادة بسط سلطة الدولة؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وفي ٢١ آذار/مارس، شرعت وزارة الدفاع في وضع سياسة الدفاع الوطني، بدعم من بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٦ - واستكملت بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب الكتيبة الأولى من قوات الدفاع الوطني (القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى) وشرعت في تدريب الكتيبة الثانية في أيار/مايو، بينما لا تزال سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تنظر في إمكانية نشر هاتين الكتيبتين. ولم تُحسم بعد مسألة المعدات والاكتفاء الذاتي والدعم اللوجستي لهذه الكتيبة المدرَّبة. ونظمت البعثة دورات تدريبية للمدربين لفائدة ١٢٠ من أفراد العسكريين، منهم ٢٤ ضابطا، بشأن علوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإدارة الكتائب. وأصلحت البعثة مركز معسكر لكليرك للتدريب العسكري في بوار وزودته بالأثاث، ومن المقرر أن تُسلّمه إلى السلطات الوطنية في أيار/مايو.

٤٧ - وواصلت البعثة دعم الجهود المبذولة لإدارة الأسلحة والذخيرة؛ وأنجزت تدريب ١٧ من أفراد قوات الأمن ونفّذت ثلاثة مشاريع تتعلق بالهياكل الأساسية، منها بناء مستودع واحد للأسلحة في بانغي، وجلب حاوية أسلحة واحدة إلى بامباري. وفي غضون ذلك، أنشئت رسميا اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ١٤ شباط/فبراير بموجب مرسوم أُعد بدعم من البعثة.

٤٨ - وتواصلت عملية تعيين ٢٥٠ من أفراد الشرطة و ٢٥٠ من أفراد الدرك التي تقوم بها السلطات الوطنية بدعم من البعثة. ومن بين طلبات التوظيف البالغة ٦٤٩ ١٣ التي وردت من جميع المقاطعات الست عشرة، خلصت لجنة رقابة مختلطة تضم الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين للبعثة إلى أن ٣٧٠ ١٠ من المرشحين (منهم ٢٨ في المائة من النساء) يستوفون الشروط الدنيا. وأعدت اللجنة اختبارات الاختيار لضمان التوازن في التمثيل الجغرافي والجنساني. وأُنجزت اختبارات الاختيار الخطية والبدنية بحلول ٢٧ أيار/مايو. وتنسّق البعثة مع صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة تغطية تكاليف تشغيل أكاديميات الشرطة والدرك، بينما التزمت الحكومة بإدراج مرتبات ٥٠٠ فردا من الأفراد الجُدد في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨. وفي ٢٠ أيار / مايو، دعمت البعثة إجراء الامتحان الكتابي الخاص بتجنيد أفراد الدرك والشرطة في جميع مقاطعات البلد، باستثناء مقاطعتي كوتو ومبومو، حيث أرجئت الاختبارات بسبب الشواغل الأمنية.

دعم سيادة القانون وجهود مكافحة الإفلات من العقاب، بطرق منها تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة

٤٩ - استمر تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق إحراز تقدم كبير في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، بدءا بقدراتها في مجالي التحقيق والمقاضاة. وجرى تعيين ثلاثة قضاة من مجموع ست قضاة دوليين، منهم المدعي الخاص وقاضيتا تحقيق. وجرى أيضا تعيين جميع القضاة الوطنيين الخمسة في حين لا يزال يتعين اختيار رئيس القلم الذي يُعين وطنيا. ومع أن إيفاد المدعي الخاص جرى في ٢٥ أيار/مايو، فإنه لن يكون ممكنا بدء التحقيق والمقاضاة إلا بعد أن تستكمل سلطات أفريقيا الوسطى عملية اختيار ضباط الشرطة القضائية لتشكيل فريق من المحققين. وجرى ضمان التمويل الكامل لأول ١٤ شهرا من عمل المحكمة، ولكن الفجوة لا تزال كبيرة بالنسبة للفترة الأولية الكاملة من عمل المحكمة الممتدة لخمس سنوات. وبعد أن اعتمدت الجمعية الوطنية قانون العدالة العسكرية في ٧ آذار/مارس، تعمل البعثة مع السلطات في أفريقيا الوسطى على توضيح أحكام القانون فيما يتعلق بضرورة الإبقاء على الاختصاص الحصري للمحكمة الجنائية الخاصة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

٥٠ - وواصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى دعم سيادة القانون. وألقت البعثة القبض على ٩٢ من الجناة المزعومين، متخذة تدابير مؤقتة عاجلة في ٥٧ حالة من الحالات. ونظرا إلى انعدام الأمن وعدم وجود محاكم وسجون قادرة على أداء وظائفها خارج العاصمة، احتجزت البعثة مؤقتا ٣٣ شخصا ممن قبضت عليهم وقدمت الدعم من أجل نقلهم إلى بانغي، بناء على طلب من الحكومة. وواصلت البعثة تقديم المشورة في عمليات التحقيق بشأن حوالي ١٧ شخصا يدعى أنهم متورطون في جرائم خطيرة، ولا

سيما بشأن ١٣ من أعضاء تحالف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى صدرت في حقهم لوائح اتهام في آذار/مارس ٢٠١٧ بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٥١ - وواصل المجلس القضائي الأعلى عملية التناوب بين الموظفين القضائيين، إذ تولى قضاة مناصب جديدة في شباط/فبراير وآذار/مارس. وجرى تعيين ١٩ قاضيا جديدا في المجموع في جميع أنحاء البلد وشغل ١٠ قضاة مناصبهم بحلول أوائل آذار/مارس في بانغي. ولا تزال مسألة تكاليف سكن القضاة ودفع مرتباتهم تعوق نقلهم على نحو مستدام إلى خارج بانغي.

٥٢ - وللتحديات التي يعاني منها النظام القضائي تأثير كبير على الاكتظاظ في السجون. فسجن نغاراغبا المركزي والسجن المرفق به في كامب دي رو بلغا ١٧٨ في المائة و ١١٦ في المائة على التوالي من طاقتهما الاستيعابية. وفي الأشهر الستة الماضية، واصلت البعثة العمل على إشراك المدعي العام في محكمة الاستئناف في بانغي في وضع استراتيجيات للتعجيل بمعالجة القضايا المعلقة، بما في ذلك قصر السجن في حالات المخالفات البسيطة على الفترة التي يقضيها المخالف في الحبس الاحتياطي. وجرى انتداب القضاة غير القادرين على العودة إلى بعض المناطق نظرا لانعدام الأمن للعمل مؤقتا في بانغي في نيسان/أبريل من أجل المساعدة في الحد من تراكم القضايا، مما مكن من مضاعفة عدد جلسات المحكمة الأسبوعية من ثلاث إلى ست جلسات.

٥٣ - وتفاديا لمزيد من الاكتظاظ في بانغي، قدمت البعثة تمويلا لإنشاء ثلاثة مرافق احتجاز في بانغاسو، وكاغا باندورو، ومبايكي، من خلال مشاريع سريعة الأثر. وفي إطار دعم البعثة للسلطات الوطنية في نزع السلاح من السجون، أنجزت البعثة تقييما أوليا للاحتياجات في هذا المجال ولتأهيل السجناء وإدماجهم في مجتمعاتهم. ويساهم اكتظاظ السجون وظروفها السيئة وعدم اضطلاع السجناء عامة بأية أنشطة في انعدام الأمن داخل السجون. وفي آذار/مارس، شارك ٦٠ موظفا لشؤون السجون من البعثة المتكاملة، بدعم من كندا والسويد، في دورة تدريبية على التدخل في السجون من أجل تعزيز قدرة البعثة على التصدي لانعدام الأمن في السجون.

إدارة الموارد الطبيعية

٥٤ - قدمت البعثة الدعم اللوجستي والأمني للسلطات الوطنية أثناء قيامها بمهام ميدانية في مجالي التفتيش والرصد فيما يتعلق بعملية كيمبرلي، بهدف تقييم حجم وجود الجماعات المسلحة، وتحسين الحالة الأمنية لإتاحة حرية حركة السلع والأشخاص، واستعادة بسط سلطة الدولة وتوسيع نطاقها في مناطق التعدين في جنوب غرب البلد.

جيم - تنسيق المساعدة الدولية وإطار المساءلة المتبادلة

٥٥ - وضعت الحكومة آليات لتنفيذ ورصد وتقييم إطار المساءلة المتبادلة والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ويتألف هيكل التنسيق الثلاثي المستويات من مجلس استشاري رفيع المستوى في مجال السياسات، ولجنة تنفيذية مشتركة، ومنتدى للتنسيق على المستوى التقني، لكل ركن من أركان الاستراتيجية الإنمائية. وتتولى الهيئة الرئاسية بالاشتراك مع الأمم المتحدة رئاسة الركن المتعلق بالسلام والأمن، وقد جرى إعداد خرائط المشاريع وتحديد الفجوات المحتملة في التمويل. ولا تزال المشاورات جارية بشأن ترتيبات الرئاسة المشتركة للركنين الآخرين، مما أخر تفعيل عملهما.

٥٦ - أعلنت الجهات المانحة في مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عن التبرع بمبلغ ٢,٢٨ بليون دولار لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وحتى اليوم، أكدت الجهات المانحة ما يقدر بحوالي ٢,٢٣ بليون دولار، أو ٩٧ في المائة من مجموع التعهدات. بيد أن المبلغ النهائي قد يكون أكبر لأن بعض الجهات المانحة رفعت قيمة تبرعاتها، في الوقت الذي قررت فيه لاحقا جهات أخرى لم تحضر مؤتمر بروكسل دعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ومن بين جميع التبرعات التي جرى التعهد بها، جرى تخصيص حوالي ٤٣ في المائة للإنعاش الاقتصادي والقطاعات الإنتاجية، و ٤٠ في المائة لتعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة والسكان، و ١٤ في المائة لدعم السلام والأمن والمصالحة، و ٣ في المائة لمسائل أخرى. وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٧، بلغت حتى الآن نفقات المشاريع الجارية ٥٤,٢ مليون دولار (أو ٢٥,٩ في المائة) من المبلغ المتوقع للسنة الأولى ومقداره ٢٠٩,٣ ملايين دولار.

رابعا - الحالة الإنسانية

٥٧ - أسفر تفاقم العنف خلال الأشهر الستة الماضية عن زيادة الاحتياجات الإنسانية، وبروز العديد من البؤر الساخنة الجديدة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي تأوي بالفعل سكانا مشردين. ففي شهر نيسان/أبريل وحده، تعرض ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ شخص للتشرد نتيجة للقتال الدائر في الجزأين الشمالي الغربي والشرقي من البلد. وواحد من أصل خمسة من سكان أفريقيا الوسطى مشرد حاليا خارج البلد أو داخله، فيما يحول العنف المسلح دون عودتهم إلى ديارهم. ولقد زاد العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا من ٤٠١ ٠٧٢ في شباط/فبراير إلى ٤٢٦ ١٠٠ في آذار/مارس. وكان مرد هذه الزيادة، في غالب الأحيان، هو عمليات النزوح الجديدة التي شهدتها مقاطعات مبومو، وأواكا، وأوهام - بيندي. وخلال الفترة نفسها، أغلقت عدة مواقع للنازحين في بانغي مع عمليات العودة التي شهدتها المقاطعات الفرعية في باكالا، ومقاطعة أواكا، وكاغا باندورو. وعبر أكثر من ١ ٠٠٠ شخص الحدود هربا من العنف باتجاه تشاد والكاميرون، اللتين تستضيفان حوالى ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ. ولقد ازداد عدد اللاجئين في البلدان المجاورة زيادة طفيفة ليبلغ ٤٨٣ ٠٠٠ لاجئ حتى ٣٠ نيسان/أبريل. وانتقل حوالي ١ ٦٣٩ من لاجئي جنوب السودان من بامبوتي إلى أوبو، في مقاطعة أعالي مبومو.

٥٨ - ولا يزال حوالي مليوني شخص، أو ٥٠ في المائة تقريبا من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعبئة الجهات المانحة، بما في ذلك عقد جلسة إحاطة رفيعة المستوى مع الجهات المانحة بشأن التحديات الإنسانية في ياوندي في ١٥ آذار/مارس، لا تزال أنشطة المساعدة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل. ولم تحصل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، حتى ١٥ أيار/مايو، سوى على ١٦ في المائة من التمويل اللازم البالغة قيمته ٣٩٩,٥ مليون دولار.

٥٩ - وتواجه الجهات الإنسانية الفاعلة انعدام الأمن، فهي لا تزال عرضة للاستهداف بشكل عشوائي. فحوالي ٣١ في المائة من الهجمات ضد المنظمات غير الحكومية التي سجلت على الصعيد العالمي في ٢٠١٦ وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يجعلها أخطر مكان في العالم للجهات الفاعلة الإنسانية.

٦٠ - وفي حين أن أعمال القتال الجارية في الشرق قد قلصت بشدة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، فإن المناطق الأخرى التي تثير القلق تشمل كووي في مقاطعة أوهام - بيندي في الغرب، التي ظل الوصول إليها متعذرا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ونغاونداي، حيث تسببت الجماعات المسلحة في الآونة الأخيرة في تشريد ٠٠٠ ٢٠ شخص آخرين في أوائل نيسان/أبريل، التمس بعضهم اللجوء في تشاد. وألحقت الحرائق العرضية والأمطار الغزيرة في نيسان/أبريل أضرارا جسيمة بمخيمات المشردين داخليا في باتانغافو، في مقاطعة أوهام، وكاغا باندورو، في مقاطعة نانا - غريبيزي، وخلفت ضحايا وإصابات وخسائر في الممتلكات.

خامسا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٦١ - في عام ٢٠١٦، بلغ معدل النمو ٤,٥ في المائة ومرده الحراجة والزراعة. ورهنا بتحسن الأحوال الأمنية، من المتوقع أن يستخدم جزء من مبلغ ٢,٢٨ بليون دولار المتعهد به لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ لضخ الأموال في الاقتصاد عن طريق الاستثمارات العامة من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية.

٦٢ - واستنادا إلى الموافقة على تقديم تسهيل ائتماني ممدد مقداره ١٢٠ مليون دولار لفترة ثلاث سنوات، قامت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، بزيارة إلى بانغي في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، ودعت الحكومة إلى زيادة الإيرادات المحلية، وتسديد الديون الحالية، والامتناع عن تكبد ديون جديدة، وتحسين الإدارة المالية العامة.

سادسا - نشر البعثة

ألف - الشؤون العسكرية

٦٣ - حتى ١٥ أيار/مايو، كانت البعثة قد نشرت ٤٧١ ١٠ فردا عسكريا (٩٧,٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٧٥٠ ١٠ فردا) موزعين على ١١ كتيبة مشاة، وسرية للقوات الخاصة، وسرية لقوة الرد السريع، ووحدة طائرات مسيرة من دون طيار (نشرت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧) وعدة وحدات للدعم، تشمل وحدة شرطة عسكرية، وأربع سرايا هندسية، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وسرية إشارة، وثلاث وحدات للطائرات العمودية، من بينها وحدة للطائرات العمودية القتالية. وشكلت النساء ١,٥ في المائة من الأفراد العسكريين. وواصلت البلدان المساهمة بقوات تحسين معدات الوحدات التابعة لكل منها.

باء - الشرطة

٦٤ - حتى ١٥ أيار/مايو، كانت البعثة قد نشرت ٨٤٥ ١ فردا من أفراد الشرطة (٨٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٠٨٠ ٢ فردا)، منهم ٣٠٢ من أفراد الشرطة المنتدبين (٧٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ فرد، ومرد هذا الأمر إلى حد كبير هو الحاجة إلى تعيين موظفين متخصصين)، وكذلك تسع وحدات شرطة مشكلة ووحدتان لدعم عمليات الحماية تضم ٥٤٣ ١ فردا (٩٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ ١ فردا)، من بينهم ١٠٣ نساء. وأوفد في المجموع ٨١ فردا من أفراد

الشرطة المنتدبين إلى ١٠ مواقع خارج بانغي، بينما نشرت ثلاث وحدات من وحدات الشرطة المشكلة التسع في بامباري وبوار وكاغا باندورو. ومن المتوقع نشر الوحدة المتبقية في بريا في حزيران/يونيه.

جيم – الموظفون المدنيون

٦٥ – حتى تاريخ ١٥ أيار/مايو، نشرت البعثة ٣٢٩ ١ من الموظفين المدنيين، أي بمعدل ٧٧ في المائة من حيث شغل الوظائف مقابل ما مجموعه ٧٢٤ ١ وظيفة من الوظائف المأذون بها (٧٩٠ وظيفة دولية و ٦٩٦ وظيفة وطنية و ٢٣٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وتشكل الموظفات نسبة ٢٥ في المائة من الموظفين المدنيين العاملين و ٢٢ في المائة من الموظفين الذي يشغلون وظائف رفيعة من الرتبة ف–٥ أو ما فوقها. ولا يزال توظيف واستبقاء الموظفات، بمن فيهن متطوعات الأمم المتحدة، مسألة صعبة للغاية.

دال – اتفاق مركز القوات

٦٦ – على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة المسائل المعلقة المتصلة باتفاق مركز القوات، حصلت انتهاكات خطيرة. ففي ٢ شباط/فبراير، أوقفت الجمارك استيراد أربع حاويات من الطحين لفائدة الوحدات العسكرية لمدة شهرين تقريبا. وجرى الإفراج عن الحاويات في ٢٣ آذار/مارس، ولكن هذا الحادث ترك بالفعل آثارا سلبية في توزيع حصص الإعاشة على أفراد حفظ السلام في البعثة المتكاملة. وفي ٦ آذار/مارس، قامت السلطات المحلية بحجز وتفتيش حاويتين للأسلحة والذخائر المخصصة لدعم نشر وحدة شرطة مشكلة أردنية في غياب ممثل للأمم المتحدة. وعلى الرغم من تسوية هذه المسألة، فقد تبين نقصان سلاح ناري لدى إجراء جرد للحاويتين. وفي ١٤ آذار/مارس، فتش موظفو الجمارك حاويتان تحملان أنابيب بلاستيكية في غياب ممثل للأمم المتحدة.

٦٧ – وفي اجتماع عقده فريق عامل مشترك بين الحكومة والبعثة معني بتنفيذ اتفاق مركز القوات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، جرت مناقشة مسألة رد ضرائب الوقود التي فرضت على البعثة بشكل غير سليم في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى الأمم المتحدة. ووافق ممثلو الحكومة على أن البعثة معفاة من ضرائب الوقود عملا بالاتفاق وأكدوا اتخاذ إجراءات لرد ما دفع في السابق من ضرائب الوقود. وأكدت وزارة المالية إعفاء موظفي الأمم المتحدة من رسوم تسجيل الإيجار وما يتصل بذلك من مدفوعات ضريبية. وعلاوة على ذلك، جرى وقف العمل بالممارسة المتمثلة في فرض ضرائب على موظفي البعثة الذي يغادرون البلد بما بقي لديهم من أجورهم وتعويضاتهم.

سابعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٨ – تؤثر الحالة الأمنية الصعبة في البلد سلبا على موظفي الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين، الوطنيين منهم والدوليين. فقد سجلت مظاهرات وحوادث سرقة سيارات في بانغي ومناطق نائية. وفي الأشهر الأخيرة، بدأت الجماعات المسلحة إصدار تهديدات باختطاف موظفين وطنيين ودوليين على حد سواء ردا على عمليات البعثة. ووقعت ١٣٤ حادثة أمنية تأثر بها ١٠٧ من موظفي نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وإضافة إلى ذلك، قُتل ٦ من حفظة السلام نتيجة لهجمات، بينما أُصيب ٣٠ آخرون بجروح خطيرة.

ثامنا – سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٩ – في الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُبلغت البعثة بـ ١٤ ادعاء يتعلق بسوء سلوك جسيم، بما في ذلك ٥ ادعاءات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهذا يمثل انخفاضا كبيرا في عدد الادعاءات الجديدة المبلغ عنها، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتشير التقارير إلى أن واحدا من الادعاءات الجديدة أبلغ عنه في عام ٢٠١٦ وأبلغ عن أربعة حوادث أخرى في عام ٢٠١٧. وتمشيا مع خطة عمل البعثة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز الجهود الوقائية، بما في ذلك زيادة عدد الدورات التدريبية للمدربين؛ وتحسين رصد التدريب المقدم إلى جميع الوحدات والرقابة عليه؛ وإجراء تقييمات للمخاطر بشكل متكرر؛ وزيادة جهود التوعية التي يقوم بها المنسقون المعنيون بالاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل العنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ وإيلاء اهتمام خاص للقوات العاملة في المناطق النائية والوحدات المنشورة حديثا في إطار تناوب القوات.

٧٠ – وتعاونت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة على تحسين أداتها الخاصة بتتبع المساعدة المقدمة للضحايا وتعزيز الإبلاغ، وتبادل المعلومات، وتنسيق الاستجابات فيما يتعلق بالتعامل مع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واتساقا مع توجيهاتي، عينت البعثة مدافعا عن حقوق الضحايا، وستستخدم مواردها لتقدم، في جملة أمور، المساعدة النفسية – الاجتماعية والمساعدة القانونية اللازمة للتعامل مع الحوادث الإجرامية أو توفير الأمن والمأوى والدعم المالي المؤقت للضحية المزعوم أو لأسرته، حسب الحاجة، إذا كان قاصرا.

تاسعا – الجوانب المالية

٧١ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧١/٧٠، أن تعتمد مبلغ ٩٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ٥٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٧٩,٢ ١ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في حين سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

عاشرا – ملاحظات

٧٢ – على مدى الأشهر الأخيرة، تذبذب الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى بين توطيدٍ للمكاسب التي تحققت منذ انتخاب الرئيس تواديرا، لا سيما في بانغي، وحدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك الهجمات المميتة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ورغم أهمية العديد من التطورات التي تحققت حتى الآن، فإن آخر موجة من أعمال العنف التي اندلعت في أيار/مايو في بعض البلدات الواقعة شرق البلد ووسطه قد تخل بما أحرز من تقدم خلال العام الماضي وقد تنتشر وتخلِّف عواقب كارثية على المدنيين وعلى استقرار البلد على حد سواء. وعلينا أن نتجنب استمرار هذ النزاع العنيف وما يرتبط به من التوترات التي تقود البلد مرة أخرى إلى دوامة التردي. وإني ما

زلت ملتزما شخصيا باستكشاف جميع الخيارات الممكنة للمساهمة في تغيير مسار هذا الاتجاه السلبي ومساعدة البلد على توطيد السلام.

٧٣ - وتثير بالغ القلق الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، ولا سيما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والعنف الذي ترتكبه جماعات أنتي بالاكا الناشطة في الجنوب الشرقي. ولا يمكن قبول الهجمات التي تشن على المدنيين بسبب عرقهم أو دينهم، وعلى حفظة السلام المنتشرين لحمايتهم. وأدعو جميع الجماعات المسلحة إلى أن توقف فورا أعمال القتال وأن تبرهن على التزامها بالحوار السلمي. وأكرر دعوتي القيادات والمؤسسات الإقليمية إلى استعمال نفوذها من أجل وقف العنف.

٧٤ - وقد أثبتت البعثة أنها على أهبة الاستعداد للعمل بقوة لحماية المدنيين والدفاع عن ولايتها. وأثني على دعوة الرئيس توادیرا لإجراء حوار مفتوح وشامل للجميع وحقيقي مع الجماعات المسلحة، وأرحب بمشاركة كل الجماعات المسلحة الـ ١٤ مؤخرا في اللجنة الاستشارية الوطنية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وأحث جميع الجماعات والحكومة على الدخول في هذا الحوار على وجه السرعة والوفاء بالتزامها بالسعي إلى اتفاق سياسي لا بد منه لنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن على المدى الأبعد. ومن الأساسي أن يكون هذا الحوار شاملا وأن يستند إلى توصيات منتدى بانغي.

٧٥ - وأرحب بقبول الرئيس توادیرا عرض المساعدة المقدم من المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، الذي ينطوي على إمكانية دعم إبرام اتفاق سلام شامل بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة، وذلك بدعم قوي على الصعيدين الإقليمي والدولي يستند إلى وحدة في الرأي من جانب مجلس الأمن. وقد أعربت عن دعم الأمم المتحدة الكامل للمبادرة الأفريقية، وأحث الاتحاد الأفريقي والأعضاء الآخرين في هذه المبادرة على تحديد خريطة طريق للدفع قدما بهذه العملية وتنفيذهما على وجه السرعة. وأود أن أشدد على أن الوقت أمر جوهري. فعلينا العمل بسرعة من أجل تزويد بعض الجماعات المسلحة ببديل للعنف وإتاحة مهلة قصيرة للعملية كي تمضي قدما. ومن المتوقع أن يحد بدء موسم الأمطار من تحركات الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أشجع المنطقة دون الإقليمية على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة المسائل العابرة للحدود التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، لا سيما الاتجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة الموسمية. ونظرا لبلوغ الموسم الرعوي ذروته، من الضروري بإلحاح إيجاد حلول دون إقليمية لهذ المسألة الحساسة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧٦ - وما زالت قدرة الدولة محدودة للغاية وبسط سلطة الدولة جار بشكل جد تدريجي فقط في المناطق التي تشهد حالة أمنية مستقرة نسبيا. والتقدم المحرز بطيء ولا يخلو من توتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في سياق تكيفهما مع أدوارهما الديمقراطية. ويتحتم الآن على جميع الجهات الفاعلة الوطنية أن تستفيد إلى أقصى حد من الالتزام الحالي القائم بدعم من المجتمع الدولي، للعمل بطريقة شاملة على التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة، وتوطيد المكاسب الهشة وترجمتها إلى عوائد للسلام، ولا سيما خارج بانغي.

٧٧ - ولإحراز مزيد من التقدم يتعين أن يشرع مواطنو أفريقيا الوسطى في جني ثمار السلام. وإنني أحث القادة الوطنيين على العمل بسرعة وحزم لإنشاء القدرة اللازمة لتعبئة التمويل السخي الذي

تعهدت به الجهات المانحة خلال مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وتلقيه وإدارته. وفي سياق القيام بذلك، يتعين الحيلولة دون العودة إلى الممارسات الفاسدة وسوء الإدارة التي أدت إلى وقوع الأزمة في السنوات الأخيرة. وأحث الجهات المانحة على توفير الأموال بأسرع ما يمكن، بما في ذلك التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع البنى التحتية كثيفة العمالة التي توظف الشباب في أعمال مدرة للربح وتربط بين أجزاء البلد من خلال شبكة للطرق ونظم للخدمات الاجتماعية. وسيكون أثر التمويل المقدم من المانحين قصير الأمد إن لم يصحبه التزام سياسي من جانب أولئك المنتخبين بخدمة السكان وعزم جميع الجهات صاحبة المصلحة على التنازل عن مكاسب قصيرة الأمد خدمة لمصالح مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في جميع أنحاء البلد على المدى البعيد. وفي هذا السياق، أشجع الحكومة على استخدام إطار المساءلة المتبادلة من أجل الحصول على الدعم السياسي للالتزامات المتفق عليها والبرهنة على إحراز تقدم في سبيل تنفيذها.

٧٨ - وقد أثبتت التعهدات المالية الهامة من جانب الجهات المانحة عزم المجتمع الدولي على مساعدة شعب أفريقيا الوسطى في هذه الرحلة. وأدعو جميع الشركاء إلى الاستفادة من وجود عملية حفظ السلام في البلد لترتيب الاستجابات حسب الأولوية وتنسيقها، والاستفادة من الجهود الأمنية التي تبذلها البعثة لضخ التمويل الإنمائي والبرهنة بسرعة على فوائد الاستقرار المتمثلة في توفير فرص العمل والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية. والنهج الذي ينتهجه البنك الدولي في العمل في الدول الهشة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى مثال جيد لهذه الشراكة مع الأمم المتحدة.

٧٩ - وأرحب بالتقدم المحرز صوب استعادة الأمن وسلطة الدولة في بامباري. وقد يكون الغياب النسبي للجماعات المسلحة في البلدة مصدرا لتفاؤل حذر، ولكن يتعين علينا ألا نسمح بتحول البلد إلى جزيرة معزولة في بحر من الاضطرابات. ولهذا السبب أحث الحكومة على إعطاء الأولوية للنقل الدائم لسلطة الدولة على أساس الاقتدار والخضوع للمساءلة، ولتوفير الخدمات الأساسية والأمن من أجل إعادة بناء الثقة لدى السكان المحليين. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في البلد، بالتعاون مع شركائها، دعم هذه الجهود من خلال نظام ابتكاري شامل للمنظومة كلها. وسيدعم ذلك استمرارُ استعداد البعثة للتصرف بحزم لضمان حماية سكان بامباري.

٨٠ - والخطوات التي اتخذت لوضع إطار استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن خطوات مشجعة. ومع أن اعتماد الوثائق الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن يدل على التزام رسمي من السلطات الوطنية بإنشاء قوات وطنية احترافية للدفاع والأمن تمثل فيها كل الإثنيات وتتسم بالتوازن الإقليمي، فإنني أحث الحكومة على ترجمة هذه الرؤية إلى إجراءات ملموسة. وبدء تعيين ٥٠٠ فرد جديد في قوات الدرك والشرطة تطور إيجابي في هذا الصدد. وأدعو الحكومة إلى كفالة أن يتسم تكوين هؤلاء المجندين الجدد بالتمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز في تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، رغم وجود مخاوف من أن يؤدي غياب ترتيبات متسقة للدعم التشغيلي واللوجستي إلى عرقلة أي نشر في المستقبل. وأحث الحكومة على تخصيص ما يكفي من التمويل في ميزانيتها للإنفاق على قواتها الأمنية وأدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المزيد من التمويل والمعدات والدعم اللوجستي.

٨١ - ومما يثلج صدري رؤية تقدم مطرد صوب تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، التي يتوقع أن تكون لها ولاية قضائية على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وأدعو السلطات الوطنية

إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة أن يتمكن المدعي الخاص من بدء التحقيقات على الفور. وأشيد بتحديد الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مما سيسهم في توجيه آليات العدالة الانتقالية، وكذلك عمل المدعي الخاص.

٨٢ - وأشعر بالغضب من استمرار الهجمات على حفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المعونة، الدوليين منهم والوطنيين. وأدين بشدة الهجوم الجبان الذي أسفر عن مقتل ٥ من حفظة السلام وجرح ١٠ آخرين، ليصبح بذلك أشد الهجمات فتكا من بين تلك التي تعرضت لها البعثة. ومما يستوجب الشجب أيضا فقدان فرد سادس من حفظة السلام في هجوم لاحق على بانغاسو. فهذه الهجمات تشكل جرائم خطيرة في إطار القانون الدولي، وإنني أدعو إلى محاسبة الجناة.

٨٣ - ويساورني قلق بالغ إزاء تأثير الحالة الأمنية على الحالة الإنسانية الذي تزيد من تفاقمه الفجوة المستمرة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد. وعلينا أن نوقف تدفق الجهات الفاعلة الإنسانية إلى خارج البلد بسبب نقص التمويل وانعدام الأمن. ولا بد أن تتوقف الهجمات المستمرة على العاملين في مجال تقديم المعونة الذين يساعدون المعدمين. وأحث المجتمع الدولي على المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية على وجه الاستعجال لتجنب زيادة تدهور الحالة.

٨٤ - وأود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، بارفي أونانغا - أنيانغا، على تفانيه الشديد في توطيد السلام في البلد. وأشيد بالنساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تفانيهم في خدمة قضية السلام في بيئة صعبة للغاية ومليئة بالتحديات. وأدين أيضا بالامتنان لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على الدور الذي يضطلع به في المنطقة دون الإقليمية دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية على جهودهم المتواصلة للمساهمة في إحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

MINUSCA
June 2017
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CHAD
SUDAN
SOUTH SUDAN
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Sector West
Sector Center
Sector East
Sector CENTER
Sector WEST
Sector EAST
FORCE HQ
JTB
Joint Task Force Bangui
Miltary Observer Position
National Capital
Préfecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Préfecture Boundary
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Map No. 4522 Rev. 9 UNITED NATIONS
June 2017 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)